■ الفصل الثاني

انسحاب المكتب التنفيذي

مع تفاقم الوضع داخل المكتب التنفيذي، وزيادة حدة الخلاف مع الشلل الكامل والعجز عن وضع أي برامج عمل ناهيك عن تنفيذها، كان لابد من وضع نهاية لهذه المأساة التنظيمية، فبعد التشاور بين عضوات المكتب التنفيذي وقيادات الفصائل توصل الجميع إلى انسحابات جماعية بمذكرة تستند إلى الأسباب والمبررات التي دفعت في هذا الاتجاه، على أن تدعم هذه المذكرة بمذكرات أخرى من ممثلات كل فصيل من فصائل المكتب التنفيذي توضح وجهة نظر كل تنظيم على حدة، وتؤمن على أسباب الانسحاب الجماعي. وبالفعل تم ذلك بتاريخ ٢٨ من يوليو١٩٩٨م.. حيث قدمت مذكرة من ممثلات قوات التحالف السودانية وأخرى من ممثلة الحركة الشعبية وثالثة من ممثلة النقابات. كما قدمت مذكرة الانسحابات الجماعية بنفس التاريخ جاء فيها:

(صورة طبق الأصل)

بسم الله الرحمن الرحيم

الأستاذة/ **رئيسة هيئة قيادة التجمع النسوي الديمقراطي السوداني بدولة إرتريا**

بعد التحية

لقد قام التجمع النسوي الديمقراطي السوداني بدولة إرتريا لدعم القضية الوطنية، والمشاركة الفعلية في تحقيق تطلعات شعبنا الصامد، ولدعم نضال المرأة السودانية، ولكن وبعد انقضاء ثلاثة أشهر كاملة لم يتمكن فيها المكتب التنفيذي من إثبات جديته في البدء أو الشروع في تنفيذ برامجه مما أثر سلباً على الحركة النضالية للتنظيم.

ونعزي هذه الإخفاقات للأسباب الآتية:

١- رئيسة التجمع النسوي غير مؤهلة لقيادة هذا العمل الوطني العظيم.

٢- محاولات رئيسة التجمع ومسؤولة إعلامه المستمرة في التشكيك في عضوات المكتب التنفيذي وبث الفتنة بينهن.

٣- عدم تقبل رئيسة التجمع لأي آراء مخالفة لها من عضوات المكتب التنفيذي لتصحيح مسار العمل ومحاولاتها المستمرة في فرض السيطرة الكاملة عليهن.

أدت كل هذه الأسباب مجتمعة إلى التجاوزات الآتية:

١- تجاوز مقررات المؤتمر العام وذلك بتجميد عضوية حركة القوى السودانية الجديدة (حق)، وهنا نؤكد مشاركتنا في هذا الخطأ، ولكن جاء ذلك بغرض حرصنا على وحدة الصف وعدم حدوث شرخ في التنظيم والذي لم ينقض على تكوينه سوى أسبوع واحد.

٢- خرق لائحة التجمع النسوي الديمقراطي السوداني بدولة إرتريا (الباب السابع، الفصل الثالث، البند ج الفقرة ٣- مهام أمين التنظيم والإدارة) وذلك باستخراج مسؤولة الإعلام للختم بمعزل عن المكتب التنفيذي وفي غياب مسؤولة التنظيم والإدارة، ثم سيطرة رئيسة التجمع عليه بالرغم من اعتراض باقي عضوات المكتب المستمرة وتأكيدهن ضرورة التمسك بما تنص عليه اللائحة العامة للتجمع النسوي.

٣- مضيعة الزمن وإهدار الوقت المخصص للاجتماعات الدورية والطارئة في الخلافات غير البناءة، ولم يتمكن المكتب التنفيذي من البدء أو الشروع في أي هدف من

أهدافه، ولم يرقَ إلى مستوى المسئولية المناطة به.

عليه، وبناء على كل ما سلف ذكره نؤكد عدم مقدرتنا على الاستمرار في العمل في ظل هذا الوضع ولذا نعلن انسحابنا من هيئة القيادة ومن المكتب التنفيذي متمنين للتجمع النسوي السوداني في دورته القادمة أن يكون أكثر توفيقاً في اختيار ممثلاته.

وبالله وحده التوفيق

عاش نضال الشعب السوداني

عاش نضال المرأة السودانية

وعاش التجمع النسوي الديمقراطي السوداني

التوقيع:

الأمين العام/ إحسان عبد العزيز السيد.

مسؤول التنظيم والإدارة/ وداد صديق محمد الأمين.

مسؤول الشؤون الخارجية/ سلوى يعقوب .

مسؤول الشؤون المالية/ آسيا حسن الخليفة.

صورة للسيد:

- رئيس التجمع الوطني الديمقراطي السوداني
- أمين عام التجمع الوطني الديمقراطي السوداني
- للسادة أمناء الأحزاب السياسية الممثلة في هيئة قيادة التجمع النسوي الديمقراطي السوداني بدولة إرتريا.

مرفقات:

- انسحاب مقدم من ممثلات الحركة الشعبية لتحرير السودان.
- انسحاب مقدم من ممثلات التحالف النسوي بقوات التحالف السودانية.
- انسحاب مقدم من إحسان عبد العزيز السيد/ نقابية مستقلة.

obeikandl.com

بعد تسليم رئيسة التجمع النسوي مذكرات الانسحاب الجماعي كان من المتوقع أن تدعو الرئيسة عضوات هيئة القيادة لاجتماع طارئ يناقش الانسحابات المقدمة من عضوات المكتب التنفيذي للنظر فيها، واتخاذ قرار بشأنها حسب ما تنص عليه اللائحة (الباب السابع – الفصل الثاني- سلطات وصلاحيات هيئة القيادة). ولكن تجاوزت الرئيسة نصوص اللائحة وشرعت في الرد الفردي على الانسحابات بالقبول والرفض والإرجاء حسب ما تريده وما يريده من يقفون وراء هذه الملابسات، فانسحاب الأمين العام وقع برداً وسلاماً على الاتحاديين. وكما علق أحد منسوبي قوات التحالف السودانية قائلاً «بلا وانجلي». فكانت فرصة طيبة يعالج فيها الاتحادي الديمقراطي خطأه عندما تجاوز قرينه (حزب الأمة) وصوت علناً لغيره في منصب الأمين العام.. هذا المنصب والذي حسب منظومة التجمع الوطني ينبغي أن يكون حكراً لحزب الأمة والرئاسة للاتحادي الديمقراطي.

فجاءت ردود الرئيسة كما يلي:

* قبول انسحاب الأمين العام- ممثلة النقابات.

* رفض انسحاب أمينة التنظيم والإدارة وأمينة المال- قوات التحالف السودانية.

* أما أمينة الشؤون الخارجية- ممثلة الحركة الشعبية فقد بلغت شفاهة أن الرد عليها سيأتي لاحقاً، وربطوا ذلك بعودة ياسر سعيد عرمان والذي كان بالقاهرة في تلك الفترة، وبرروا انتظاره بأن حضوره سيغير من موقف الحركة الشعبية تجاه انسحابهم المقدم ضمن بقية الفصائل (ولم يكن.. إذ بقي موقف ممثلات الحركة الشعبية كما هو وتمسكن بوحدة صف التنظيم لتصحيح الأخطاء).

* بعد انقضاء أكثر من أسبوعين على تقديم الانسحابات دون أن تتخذ الرئيسة الإجراء اللازم تجاهها، عقدت عضوات هيئة القيادة اجتماعاً تشاورياً أفضى إلى اقتراح انعقاد اجتماع طارئ للهيئة، وقدم طلب يتضمن ذلك ممهوراً بتوقيعات جميع عضوات الهيئة لرئيسة التجمع النسوي، والتي رفضت استلام الطلب كما رفضت فكرة الاجتماع من أساسها.

* قررت بعدها هيئة القيادة انعقاد الاجتماع كحق تكفله اللائحة حيث يجوز لها الدعوة لاجتماع طارئ متى رأت ذلك.

بالفعل عُقد الاجتماع بتاريخ ٢٢/٨/١٩٩٨م وقبل الدخول في تفاصيل ذلك الاجتماع لابد من التوقف عند هذه الملابسات التي مرَّ بها المكتب التنفيذي بشيء من التحليل حسب معطيات التجربة والواقع الذي فرضته سياسات التجمع الوطني وديمقراطيته المزيفة.

ديمقراطية منقوصة... وما جاء به التجمع النسوي شيئاً فرياً

نظراً لكل المواقف التي وضع فيها المكتب التنفيذي، بدءاً بانسحاب حزب الأمة ومروراً بكل ممارسات الحزب الاتحادي داخل المكتب التنفيذي للتجمع النسوي، نجد أنها تدل على عقلية الهيمنة التي تدور في محور واحد، وهو محاولات الحزبين الكبيرين السيطرة على مقاليد الأمور في كل ما له علاقة بالتجمع الوطني. على سبيل المثال نعلم أنه من ضمن الأسباب الرئيسية التي أعاقت قيام فرعيات للتجمع الوطني بالمهجر كان تمسك الحزب الاتحادي الديمقراطي بالرئاسة، وتمسك حزب الأمة بالأمانة العامة على نمط هيئة القيادة التي آلت فيها الرئاسة للسيد محمد عثمان الميرغني، والأمانة العامة للسيد مبارك الفاضل، وهو ذات النمط الذي دار الصراع حوله في التجمع النسوي بالقاهرة ولندن، ومات كل منهما في مهده.

وما جاء به التجمع النسوي كان شيئاً فرياً، فمثلاً عندما وافق الاتحادي الديمقراطي على تلك التشكيلة التي أفضت بمنصب الأمين العام لممثلة النقابات، ولحزب الأمة بأمانة الشؤون الإنسانية بالأراضي المحررة كان ذلك لسببين. أولهما:

- تأكده على أن هذا الخيار هو ما أقرته القوى الحديثة داخل هيئة القيادة وهي ذات ثقل كمي مؤثر.

- السبب الآخر وهو وقوفه مع هذه التركيبة ربما يضمن له سيطرته على مقاليد الأمور داخل المكتب التنفيذي وتوجهاته وقراراته، وعمل بمبدأ (تقشير العصا) وهو ما اعترفت به رئيسة التجمع في ردودها على مذكرات الانسحاب، حيث قالت في ردها على انسحاب الأمين العام «كرئيسة للتجمع وحفاظاً على وحدته كنت أصل معك أنت تحديداً حد الزجر حتى لا يحيد الاجتماع عن أجندته». أي على نمط الناظرة والتلميذات.

- أما حزب الأمة وبالرغم من أنه لم يقلها صراحة في مذكرته إلاَّ أنه عزَّ عليه خروجه

من منصب الأمين العام والذي يعتبره حكراً عليه (بوضع اليد). ففي مشهد اجتماعي جمعني بمريم الصادق في وجود سعاد الطيب وعبد الباقي مختار القيادي بالحركة الشعبية، وجهت إليَّ د. مريم الصادق سؤالاً، وكان ذلك بعد انسحابهم بفترة قليلة «أنا بستغرب كيف الواحد يقدر يقبل حاجة هو عارف أنها ما حقته وهناك من هو أولى بها منه؟!» (توثيق شخصي- يونيو ١٩٩٨م). فبصرف النظر عن المكان الذي وقع فيه السؤال، وبصرف النظر عن المناسبة والمشهد، فالسؤال في حد ذاته يفصح عن «عنجهية» وعدم اعتراف بالآخر وقفزاً فوق الديمقراطية التي تحدثت عنها د. مريم في مذكرة الانسحاب وقالت: «حزب الأمة هو أكبر الأحزاب جماهيرية وصاحب الرقم الأول في كل الانتخابات الديمقراطية» حيث استفزت الديمقراطية د. مريم عندما نالوا ٢٧.٢٪ من أصوات الناخبين لمنصب الأمين العام مقابل ٧٢.٨٪ لمرشح رأت انه قبل بشيء يعلم أنه حق لآخرين.

فبالرغم من أننا اعتبرنا هذا الموقف منها موقفاً شخصياً يعبر عن صاحبته بدلائل كثيرة، إلاَّ أنه في ذات الوقت جاء منها، وهي تمثل حزب الأمة في هيئة قيادة التجمع النسوي ومحسوب عليه بجانب ما محسوب له من مواقف إيجابية أثرت مسيرة التجمع النسوي في ذلك الوقت، وسيتم تناولها في فصول لاحقة. وعموماً فقد كانت تلك هي روح التجمع الوطني التي سادت بين الأحزاب الكبيرة والأحزاب الحديثة (أحزاب الفكة) وهو مصطلح استخدمته كوادر الحزبين الكبيرين وروج له د. شريف حرير امتعاضاً، وتناوله في عدة مناسبات، ففي ندوة أقامها التجمع الوطني في ذكرى انتفاضة أبريل عام ٢٠٠١م تحدث حرير عن تداعيات هذا المصطلح، مما أثار غضب أحد قيادات الاتحادي الديمقراطي في ذلك الحين[1]، ووقف محتجاً على تصريحات حرير، فدكتور حرير كان أميناً للتنظيم والإدارة بعد مؤتمر مصوع سبتمبر ٢٠٠٠م ونائباً للأمين العام، وعرف عنه أنه كان يمثل التيار المعارض للسياسات الفوقية، وسيطرة الاتحادي الديمقراطي على مقاليد الأمور داخل التجمع الوطني، إلى جانب قلّة من القياديين من الأحزاب الأخرى، وعلى رأسهم الأستاذ التجانى الطيب، إلى أن جاء زمن تجرع فيه الجميع كأس الصمت. ومن الحكايات التي ترددت في الوسط التجمعي عن د. شريف أنه في إحدى جلسات اجتماعات هيئة القيادة برئاسة الميرغني رفع يده لإعطائه فرصة

(١)عبد الملك عبد الباقي.

للحديث، ولكن الأخير غضّ الطرف عنه وتجاهله ولكن د. حرير أصرّ على أن تظل يده مرفوعة حتى نهاية الجلسة دون أن يحصل على «فرصة العمر». وهذا شكل من الأشكال التي توضح اختلال موازين الديمقراطية داخل التجمع الوطني، فالمصطلحات التي ابتدعها التجمع وأدخلها على قاموس السياسة السودانية من «تراضٍ، موازنات سياسية، اتفاق، وفاق...الخ». سخرت جميعها لترضية الاتحادي الديمقراطي خاصة بعد خروج حزب الأمة منافسه التقليدي وشريكه في خارطة السودان القديم. ويبدو أن ذلك قد لازم التجمع الوطني من المهد إلى اللحد، وهو توثيق تضمنه سفر تاريخي «السودان.. سقوط الأقنعة» للأستاذ فتحي الضو، بدءاً من تجربة سجن كوبر بعد انقلاب ٣٠/ يونيو/ ١٩٨٩م والذي استشهد فيه بتوثيق شخصي للأستاذ التجاني الطيب.. تحدث فيه عن إصرار الميرغني على تسمية الكيان المعارض بالتجمع الوطني، رغم اعتراضهم على التسمية لمبررات ذكرها في ذلك التوثيق، إلى أن قال «حاولنا إثناء الميرغني باعتبار أن التسمية المذكورة تحد من لوازمنا السياسية وتعني مدلولاً معيناً ظللنا نردده من العام ١٩٥٦م، علاوة على أننا لم نرتح أصلاً للتسمية، لأنها في ذلك الوقت لا تنطبق على التجربة الجديدة التي كنا بصددها وأمام محاولاتنا تلك ازداد إصرار الميرغني فوافقنا»[1] واستمر الأمر كذلك. واستمرت هيمنة الحزب الاتحادي على التجمع حتى نهاياته وتصدعه. وربما كانت هذه الهيمنة من أهم أسباب هذا التصدع، فما حدث في الاجتماعات الأخيرة للتجمع بالعاصمة المصرية، والتي قادت لتوقيع اتفاقية القاهرة مع المؤتمر الوطني تؤكد ما ذهبنا إليه، حيث دخل التجمع الوطني للمفاوضات بوفد قوامه ٩٩ عضواً ٦٣ عضواً فيهم من الحزب الاتحادي الديمقراطي، ولم يؤد تذمر الفصائل سراً وجهراً إلى تغيير ذلك الموقف، وعندما أعلن تنظيم مؤتمر البجا والأسود الحرة انقسامها من المفاوضات في بداياتها، كانت مفارقة التمثيل على قائمة المسببات، خاصة فيما يخص لجنة التفاوض في «قضية الشرق»، ويظهر ذلك في التقرير الذي صاغه صلاح باركوين أحد القيادات البارزة في مؤتمر البجا رداً على المبادرة التي تقدم بها الراحل عبد الرحمن عبد الله القيادي بالحزب الشيوعي ومدير إذاعة التجمع الوطني الديمقراطي في أعقاب انسحاب التنظيمين في محاولة منه لرأب الصدع.

تحدث باركوين عن اللجنة قائلاً « كونت اللجنة الخاصة بالتفاوض في قضية الشرق

(١)السودان.. سقوط الأقنعة- ص٨٨.

من ١٩ عضواً.. توزيعها كالآتي:

١- ١٤ عضواً من الاتحادي الديمقراطي.

٢- ٣ أعضاء من مؤتمر البجا.

٣- عضوان من الأسود الحرة.

علماً بأن عدد الوفد المفاوض ٩٩ عضواً، منهم ٦٣ عضواً من الحزب الاتحادي الديمقراطي، هذا بغير الاتحاديين أصحاب المواقع الوظيفية في التجمع الوطني. واشتركت بقية الفصائل في الستة وثلاثين مقعداً المتبقية[١]. وأشار باراكوين في تقريره إلى تلك الهيمنة قائلا : « إن الأخطاء الإدارية التي صاحبت هذا العمل منذ البداية وحتى نهاية الجولة الأولى يظهر جلياً في استئثار مجموعة من العناصر التابعة لتنظيم واحد فقط بالعمل، حتى ولو جاء على حساب المصلحة العامة، وأن مبدأ الهيمنة والتسلط الذي يصر البعض على الاستمرار فيه سوف يؤدي إلى عواقب وخيمة لا يدركها أولو الأمر، حتى تقع وقوع الصاعقة وتؤدي إلى الفشل النهائي في كل شيء»[٢].

ويبدو أن ما تنبأ به باراكوين كان على مرمى حجر، وما تجدر الإشارة إليه هو أن اتفاقية القاهرة وقعت في غياب معظم الفصائل المكونة للتجمع الوطني، فانسحاب حزب الأمة بالرغم من أنه جاء مبكراً إلاَّ أنه يعتبر نقطة البداية في انفراط العقد، أما الحركة الشعبية فبالرغم من وجود قائدها وزعيمها الراحل قرنق على قمة المفاوضات، إلا أنها لم تكن معنية بالاتفاق بقدر ما كان يعنيها اصطحاب حلفائها في العودة إلى الداخل وتنفيذ اتفاقية السلام، أما بقية الفصائل فقد بدأ تساقطها مع شروع التجمع في اتفاقه مع النظام، وفي غياب رؤية واضحة في حل قضايا الشرق ودارفور، فقد أعلنت الفصائل ذات الصلة المباشرة بقضية دارفور، عدم مشاركتها في المفاوضات منذ أن طرحت القاهرة كمنبر للتفاوض، وعلى رأس هذه الفصائل التحالف الفيدرالي بقيادة أحمد إبراهيم دريج ودكتور شريف حرير وحركة تحرير السودان بقيادة عبد الواحد محمد نور ومني أركو مناوي (قبل انشقاقهما). وقد كان عبد الواحد يمثل الحركة في هيئة قيادة التجمع الوطني، باعتباره رئيساً لها ويمثلها في المكتب التنفيذي مني أركو مناوي باعتباره أمينها

(١)تقرير صلاح باراكوين- صفحة (٣) - ١٧/ ١١/ ٢٠٠٤م.

(٢)نفس المصدر السابق.

العام في ذلك الوقت. أما قوات التحالف السودانية فقد كانت حينها قد انشقت لجناحين جناح بقيادة رئيسها عبد العزيز خالد والآخر بقيادة رئيس الدائرة السياسية تيسير محمد أحمد، واكتملت حلقة التساقط بانسحاب تنظيمي الأسود الحرة ومؤتمر البجا، والتي كونت في ما بعد جبهة الشرق (فبراير/ ٢٠٠٥) وتوصلت إلى منبر أسمرا الذي قاد إلى اتفاقية سلام الشرق في أكتوبر ٢٠٠٦م وهكذا ظلت القرارات والمواقف مرهونة بما يريده وما لا يريده رئيس التجمع الوطني دون ضوابط أو روابط. وظلت هيمنتهم كحزب ترمي بظلالها على مواقف وقرارات التجمع الوطني في العديد من القضايا المبدئية والمصيرية، ساعد على ذلك غياب النظم التي تحكم هذه القرارات والمواقف وتفسح للديمقراطية المجال لتقول كلمتها. فغياب المؤسسية داخل التجمع الوطني لعب دوراً كبيراً في أن يجعل من التراضي والموازنات وغيرها، جسراً عبرت تحته مياه كثيرة جعلت من ديمقراطية التجمع الوطني شعاراً أجوف، وكلمة لا طعم لها ولا لون ولا رائحة، وانزوت مقاصد كثيرة ومُيّعت قضايا كثيرة، على رأسها قضية مشاركة المرأة وبدأ وجه التجمع قبيحاً بعد أن ظهرت مساحيقه وبانت الحقائق للذين غابت عنهم. ولكن (بعد ما الدحيش أكل العيش) كما يقول المثل الشعبي السائد، ووقع (الفأس في الرأس) كما يقول صنّوه أيضاً، كتبت كثير من الأقلام الجريئة حول غياب المؤسسية، وكان أبرزها المقال الذي كتبه الصحفي فايز الشيخ السليك بعد اتفاق جدة على صفحات الصحيفة الالكترونية «سودانيز أون لاين» والذي أثار حفيظة نشطاء الحزب الاتحادي الديمقراطي وأشعل غضبهم، الأمر الذي حدا بهم إلى نسخ المقال وتصويره وتوزيعه على حاضري اجتماع هيئة قيادة التجمع الوطني الديمقراطي بحسبهم شهوداً على انفلات ذلك الصحفي. والذي نقتطف من مقاله التالي: «حين تدخل إلى مبنى المكتب التنفيذي للتجمع الوطني وتقرأ لافتة معلقة على مدخل أول مكتب على يمينك- ممنوع الدخول- تظن أن الغرفة تضيق بأسرار عسكرية خطيرة، وتعج بملفات تفصيل العمل بالداخل، وخلايا التجمع الوطني في الأحياء السكنية ومكاتب العمل، وخيوط العمل الدبلوماسي فتتراجع احتراماً للمجهود العظيم، لا سيما وان الموظفة التي تجلس وراء جهاز الكمبيوتر الأمريكي من ماركة كومباك لا تعرف اللغة العربية كتابة أو قراءة، الشيء الذي يساعد على درجة السرية العالية. وهنا سر غامض؟! ولكن عزيزي لا تصعقك المفاجأة، فهذه الجدران الفخمة لا تعرف الاجتماعات منذ أكثر من عشرة أشهر، وحين تسأل أعلى المستويات تكون الإجابة لا أدري؟ لماذا؟: في نظامنا أن

رئيسنا هو المخول بالدعوة للاجتماعات. وإذا لم يدع؟ ماذا عن اتفاق جدة؟ كيف تم؟ ما هي الخطوات؟ يأتيك الرد هجوماً على الرئيس ومن اختاره!! نحن ونفس الذين يهاجمون القيادة يصبحون كمن على رؤوسهم الطير داخل قاعات الاجتماعات».

ويضيف : « فما خطأ الميرغني إذا كان لا يسمع إلاَّ الإطراء والتأييد على كل خطواته فمن حقه أن يذهب إلى جدة وأن يتفق طالما أن الجميع راض عن اتفاقاته، ومن حق الميرغني تأخير عقد الاجتماعات طالما الجميع أيضاً راض عن ذلك.» ثم تحدث عن شكل الاجتماعات وانهماك القيادات في حل الخلافات بدافع وحدة التجمع وتساءل أن كانت الوحدة هي غايه في حد ذاتها أم وسيلة؟ إلى أن قال: «يبقى من حق الميرغني تأخير الاجتماعات التي لم تتغير لهجة بياناتها الختامية. وراهن على بيان الاجتماعات القادمة لن يحمل جديداً والتي لم تتم الدعوة لها رغم مرور عشرة أشهر على آخر اجتماعات هيئة القيادة ورغم أن خلال الفترة الماضية كان مفترضاً عقد اجتماعين على الأقل إضافة إلى المنسي المؤتمر العام الثالث ومؤتمر المرأة.» [1].

وتحدث الأستاذ فتحي الضو في كتابه (السودان.. سقوط الأقنعة) عن قرارات مؤتمر مصوع الذي ظلت حبراً على ورق وتناولها مفصلاً، ونقتطف منها الجزء التالي: «هناك قرارات صدرت ولم تنفذ مثل قرار الهيكل التنظيمي الذي حدد انعقاد المؤتمر العام كل عامين على الأقل، ناهيك عن الاجتماع الدوري لهيئة القيادة والذي تقرر بـ«مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل» وأصبح بدلاً عن ذلك خاضعاً لرغبات الرئيس يعلنها كيفما شاء وحيثما شاء، وكذا شمل القرار ممثلة التجمع النسوي «تنتخب من المؤتمر العام للمرأة الذي ينعقد تحت مظلة التجمع الوطني الديمقراطي وهو المؤتمر الذي لم ير النور مطلقاً، وكان شاهداً على أن هيئة القيادة ظلت منبراً ذكورياً» (ص ٥٢٨). وبالطبع كل ما ذكرناه وما سنذكره يدور في فلك غياب المؤسسية وانحسار الديمقراطية في أروقة التجمع الوطني، الأمر الذي جعل من قضية المرأة قضية مزدوجة ومن نضالها نضالاً مزدوجاً بين رحي المعارضة وسندان النظام.

نعود إلى اجتماع ٢٢/ ٨/ ١٩٩٨م والذي كان من المفترض أن ينعقد بمقر التجمع الوطني الديمقراطي، لم يتم ذلك نسبة لموقفه من مشاركة المرأة بشكل عام في تلك الحقبة الزمنية وسنتناول ذلك تفصيلا في الباب الثاني.

(١)مقتطفات من مقال فايز السليك- سودانيز أون لاين بتاريخ ٢٠٠٣م.